العرب
السبت 2019/11/02
السنة 42 العدد 11516

إسلاميو باكستان يواصلون التعبئة للإطاحة بحكومة عمران خان

الأزمة الاقتصادية تدفع الباكستانيين للعودة إلى الشارع

دفعت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها باكستان الآلاف من المتظاهرين إلى الاحتشاد في العاصمة إسلام أباد، الجمعة، يقودهم حزب "جمعية علماء الإسلام" للمطالبة باستقالة حكومة رئيس الوزراء عمران خان بعد سنة من توليه مقاليد الحكم، مهددين بالتصعيد من خلال الاعتصام في العاصمة إلى حين تحقيق مطالبهم.

الخبز يفرض تحالف الأضداد

إسلام أباد – تجمّع الآلاف من المتظاهرين الإسلاميين في إسلام أباد، الجمعة، بعد مسيرة استمرت أياما في باكستان للمطالبة باستقالة حكومة رئيس الوزراء عمران خان.

ويقود "المسيرة من أجل الحرية" المولى فضل الرحمن الذي يرأس "جمعية علماء الإسلام" أحد أكبر الأحزاب الإسلامية في البلاد.

ويدعو فضل الرحمن خصم رئيس الوزراء عمران خان منذ فترة طويلة، إلى استقالة خان وتنظيم انتخابات جديدة "حرة ونظامية".

بقيت المدارس مغلقة لليوم الثاني على التوالي في المدينة التي تشلها اختناقات في حركة السير، بينما تم نشر 17 ألفا من أفراد قوات الأمن لتجنب أي فلتان.

شفاء يوسفزاي

رجل أتى وقال إن النساء لا يمكنهن المشاركة وعليهن الرحيل

وعلى الرغم من إغلاق عدد من محاور الطرق الكبرى بسبب توقف وسائل النقل، استمر تدفق المتظاهرين إلى المدينة طوال الصباح في انتظار توجيهات زعيمهم قبل صلاة الجمعة.

وتأتي هذه الاحتجاجات عقب فشل حكومة عمران خان في ترويض وإقناع زعيم جمعية علماء الإسلام رجل الدين القوي في باكستان، وهو ما أدى إلى استمراره في التعبئة ضد الحكومة.

وهددت الانقسامات التي بدت على مواقف الأحزاب السياسية حيال منظمي هذه المظاهرات بفقدان حجمها حيث كانت احترازات هذه الأحزاب تتركز بالأساس على الجمعية الإسلامية المنظمة للاحتجاجات.

وقال أبوسعيد خان الذي قدم من بيشاور عاصمة الإقليم الشمالي الغربي التي تبعد نحو مئتي كيلومتر عن العاصمة، "نحتجّ لإعادة هؤلاء القادة العاجزين إلى بيوتهم، أبناؤنا عاطلون عن العمل والمصانع تغلق أبوابها".

وأضاف أنس خان وهو متظاهر "علينا دفعهم إلى مغادرة السلطة". وتعد هذه المظاهرات أول حركة احتجاجية واسعة ضد حكومة عمران خان الذي وصل إلى السلطة صيف 2018 بعد اقتراع قالت المعارضة إنه تم التلاعب به.

ورفض المنظمون مشاركة نساء في التجمعات ما أثار انتقادات حادة على شبكات التواصل الاجتماعي، وتحدثت معلومات أيضا عن منع صحافيين من تغطية الحدث.

وروت الناشطة شفاء يوسفزاي في تغريدة على تويتر أنها حينما بدأت تتحدث أمام الكاميرا "جاء رجل وبدأ يقول إن النساء لا يمكنهن المشاركة ولا يستطعن البقاء، فعليهن الرحيل". وأضافت "خلال دقيقة واحدة طوقنا حشد من الرجال وبدأوا يرددون شعارات مما اضطرنا إلى مغادرة المكان"، معبرة عن استيائها من نظرة الحشد إليها "ككائن قادم من الفضاء".

وعلقت المدافعة عن حقوق الإنسان مارفي سرمد الخميس "في الديمقراطية التي يكافح مولانا من أجلها لن يكون للنساء مكان".

ويرى مراقبون أن هذه الحركة الاحتجاجية الأكبر التي تشهدها باكستان خلال السنوات الأخيرة، حيث انطلقت من الأقاليم وصولا إلى العاصمة إسلام أباد.

ويتعرض عمران خان، لانتقادات بسبب الأسعار المرتفعة للسلع الأساسية، بما في ذلك الغاز والكهرباء، بعد تلقي البلاد حزمة إنقاذ بقيمة 6 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتتهم المعارضة وكذلك التجار الموظفين السابقين في صندوق النقد الدولي، ووزير المالية حفيظ شيخ، ومحافظ المصرف المركزي باقر رضا، بالالتزام بأجندة صندوق النقد الدولي "لتدمير اقتصاد البلاد". وبموجب حزمة الإنقاذ، لن تتحكم الحكومة بعد الآن في قيمة الدولار مقابل العملة المحلية الروبية، وسيجري تداول العملة بنظام السوق المفتوح.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة ملزمة بسحب الإعفاءات المقدمة على مختلف الضرائب التي تصل إلى نحو 350 مليار روبية ما يعادل الـ2.26 مليار دولار في موازنة 2019 ـ 2020.

وزاد التضخم الاستهلاكي كذلك إلى 11.37 بالمئة في سبتمبر الماضي، مقارنة بالعام السابق حين بلغ 10.49 بالمئة في أغسطس، بينما هوت الروبية بأكثر من 50 بالمائة مقابل الدولار منذ نهاية 2017.

ويبلغ الدين الخارجي لإسلام أباد أكثر من 100 مليار دولار، معظمها قروض من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، والولايات المتحدة والصين وفرنسا ودول أخرى.وأقرت الدولة النووية الجنوب آسيوية، بتكبدها خسائر قدرها 100 مليار دولار منذ عام 2002، على خلفية مشاركتها في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب.

ويواصل بذلك الاقتصاد تعثره إذ زاد العجز المالي إلى حوالي سبعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وتلوح في الأفق أزمة في ميزان المدفوعات.

ترامب يلتحق بركب الضاغطين على جونسون

واشنطن – قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الاتفاق الأخير الذي توصل إليه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مع الاتحاد الأوروبي بشأن مغادرة المملكة المتحدة للتكتل، سيجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق تجاري بين لندن وواشنطن بعد إتمام عملية الانسحاب.

وأضاف ترامب في مقابلة مع نايجل فاراج، رئيس "حزب بريكست" البريطاني، على إذاعة "أل.بي.سي"، إن البلدين يستطيعان "تحقيق أرقام أكبر بكثير" حال توصل جونسون إلى صيغة أوضح للانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

وقال "نريد إجراء معاملات تجارية مع المملكة المتحدة، وهم يريدون التجارة معنا، في ظل جوانب بعينها في اتفاق بريكست، لا يستطيع المرء أن يفعل ذلك، ولا يمكنه القيام بأعمال تجارية، ولا نستطيع التوصل إلى اتفاق تجاري مع المملكة المتحدة. نحن مستبعدون في ظل وجود بعض الجوانب، إنه أمر سخيف".

ويأتي حديث ترامب ليزيد من الضغوط على جونسون الذي يحاول الترويج داخل بريطانيا إلى أن الاتفاق الذي توصل إليه مع الأوروبيين وحظي بموافقة مبدئية من البرلمان البريطاني سيمنح المملكة فرص تجارة سريعة ومربحة في آن واحد.

ويقول رئيس الوزراء البريطاني إن هذه الفرص تمثل إحدى أهم الجوائز الكبرى التي تنتظر بلاده بعد مغادرة الاتحاد الأوروبي.

ويرى مراقبون أن تحذيرات ترامب تشير إلى أنه حتى في حال تمكن جونسون في نهاية المطاف من الحصول على الموافقة على اتفاق بريكست، بعد ثلاث سنوات من الجدل السياسي الموجع، لن يكون الأمر كما تمناه رئيس الوزراء، أي إبرام اتفاق تجاري "رائع" مع أكبر اقتصاد في العالم.

وفي ردّ له عن تصريحات الملياردير الأميركي دافع مكتب رئيس الوزراء البريطاني عن اتفاقه بشأن بريكست مع الاتحاد الأوروبي.

وقال ناطق باسم الحكومة البريطانية في وقت لاحق إن الاتفاق سيسمح للندن بإبرام "اتفاقيات التجارة الحرّة الخاصة بنا حول العالم والتي ستستفيد منها كل أنحاء بريطانيا".

وبدت تصريحات ترامب متعارضة مع تعهّده السابق في سبتمبر عندما قال إنه يعمل عن قرب مع جونسون لإبرام "اتفاق تجاري رائع" فور خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي.

وشن ترامب هجوما لاذعا على زعيم حزب العمال المعارض الرئيسي في بريطانيا جيريمي كوربين داعيا جونسون إلى التوحّد مع نايجل فاراج المناهض بشدّة للاتحاد الأوروبي، الذي كان شخصية أساسية في استفتاء 2016 على عضوية الاتحاد الأوروبي.

جيريمي كوربين

ترامب يحاول التدخل في الانتخابات ليساعد جونسون على الفوز

وقال الرئيس الأميركي لفاراج خلال اتصال هاتفي تم بثه على برنامجه عبر إذاعة "أل.بي.سي" البريطانية إن "كوربين سيكون سيئا للغاية بالنسبة لبلدك".

وأضاف "سيقودكم بطريقة سيئة للغاية وباتجاه سيء للغاية".

وردّ كوربين عبر تويتر على تصريحات الرئيس الأميركي بالقول إن "ترامب يحاول التدخل في الانتخابات البريطانية ليساعد صديقه بوريس جونسون على الفوز".

ومن شأن تصريحات الرئيس الأميركي أن تعقد حسابات جونسون في حال فوزه في الانتخابات المقررة في ديسمبر القادم، حيث تؤكد تصريحات سفراء دول الاتحاد الأوروبي على رفض بروكسل إعادة النظر في الاتفاق الذي توصلت إليه مع بريطانيا وهو ما قد يضع جونسون في مأزق حقيقي.

وتتزامن تصريحات الرئيس الأميركي مع بداية إطلاق الحملات الانتخابية في بريطانيا استعدادا للانتخابات الحاسمة في ديسمبر المقبل التي ستحدد مصير المملكة بخروجها من التكتل لإنهاء عضوية دامت 58 عاما في الاتحاد الأوروبي من عدمه.

ويتطلع جونسون إلى تحقيق انتصار كاسح في الانتخابات يمكنه من تمرير صفقته ويقطع مع الجمود الحاصل داخل مجلس العموم بشأن بريكست.

ويتصدّر زعيم الحزب المحافظ نتائج استطلاعات الرأي قبيل انتخابات 12 ديسمبر التي ستكون الثالثة التي تجري في بريطانيا في غضون أربع سنوات.

تهديدات السراج بشأن الهجرة تجبر إيطاليا على تجديد اتفاق مثير للجدل مع ليبيا

روما – قررت إيطاليا تجديد اتفاق مثير للجدل لكنه اعتبر فعالا وقع في عام 2017 مع ليبيا ينص على تقديم مساعدة مالية إلى خفر السواحل الليبيين وتدريبهم لوقف تدفق المهاجرين بدعم من الاتحاد الأوروبي.

وأعلن وزير الخارجية لويجي دي مايو عن ذلك أمام البرلمان مبررا تمديده آليا لثلاث سنوات اعتبارا من 2 نوفمبر الحالي لأن "خفض المساعدة الإيطالية قد يعني تعليق نشاط خفر السواحل الليبيين والنتيجة ستكون تسلل المزيد من المهاجرين ووقوع حوادث مأساوية في البحر وتدهور ظروف عيش المهاجرين في مراكز الاستقبال".

ولكن دي مايو وعد بأن الحكومة "ستعمل على تحسينه"، مؤكدا أن الاتفاق من وجهة النظر الإيطالية فعال و"لا أحد يستطيع التغاضي عن أنه سمح بخفض عمليات وصول المهاجرين من 170 ألفا (في 2016) إلى 2200 خلال عامين فقط".

وأضاف أن روما ستسعى إلى "مشاركة أكبر من الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تحسين المساعدة للمهاجرين" من خلال توسيع وصول المنظمات غير الحكومية إلى مراكز الاحتجاز الليبية وزيادة الأموال، لإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية عندما تكون آمنة كتونس، ولتمويل مشاريع التعاون.

وأثارت إعادة تفعيل هذا الاتفاق جدلا واسعا ولاسيما لدى المنظمات الحقوقية المعنية بشؤون وقضايا الهجرة وكذلك لدى خبراء يرون أن إيطاليا تخطئ في مساعدة ليبيا التي تمر بحالة انقسام ما دفع بعديد الأطراف إلى ابتزازها مع الاتحاد الأوروبي. وتشير هذه الانتقادات إلى تهديد رئيس المجلس الرئاسي بحكومة الوفاق الليبية الذي حذر مرارا أوروبا من إطلاق سراح المهاجرين نحو سواحلها في حال عدم اتخاذ قرار بحق قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر الذي يخوض حربا على الميليشيات المتحصنة بالعاصمة طرابلس منذ الرابع من أبريل من العام الحالي. وفي أولى ردود الفعل المنتقدة لهذه الخطوة قال ماركو بيرتوتو المسؤول الإيطالي في منظمة "أطباء بلا حدود" إن "التعديلات المرتقبة" هي "تجميل إنساني لأنه يصعب تطبيقها".

وأضاف بيرتوتو في بيان أصدره الخميس "تقول الحكومة الإيطالية إنها تريد تحسين الوضع لكن في الواقع واصلت اتباع سياسات الإبعاد والاحتجاز".

لويجي دي مايو

روما تسعى لإشراك الأمم المتحدة في مساعدة المهاجرين

وتقدم المنظمة "مساعدة طبية- إنسانية في مراكز الاحتجاز بليبيا التي تشهد حربا حيث يتعرض هؤلاء الأشخاص لشروط لا إنسانية وسوء التغذية والعنف والتجاوزات". وتابعت "الحل الإنساني الوحيد الممكن هو وضع حد لنظام الاحتجاز التعسفي" وإجلاء المهاجرين واللاجئين موضحة أن المفوضية العليا للاجئين تعتبر أن "75 بالمئة من الأشخاص في هذه المراكز معرضون للخطر".

وطلبت المنظمة من إيطاليا والأسرة الدولية "وقف تقديم الدعم لخفر السواحل الليبي، الأمر الذي يزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وأنشطة المهربين بحرا". وتفاوض بشأن الاتفاق ماركو مينيتي الشيوعي السابق الذي انتقل إلى المجال الاستخباراتي وأصبح وزيرا للداخلية في 2016 في حكومة باولو جينتيلوني.

وبفضل علاقاته القديمة في ليبيا وقع "مذكرة" مع سلطات طرابلس وأيضا مع الميليشيات لوقف تدفق المهاجرين.

وبفضل الدعم الأوروبي دربت إيطاليا خفر السواحل الليبي ولا تزال تساعده.

وتحصي المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 600 ألف مهاجر متواجدين على الأراضي الليبية.

وتزداد مخاوف المنظمات الحقوقية على هؤلاء المهاجرين، الذين اتخذوا من ليبيا ملاذا لهم بعد أن جرى إنقاذهم في عرض البحر، مع استمرار الانقسام السياسي وغياب مخرج حقيقي للأزمة ما يعرض حياة هؤلاء إلى الخطر ولاسيما مع تكرار عمليات استهداف مخيمات ومراكز احتجاز المهاجرين بالقصف.

وتنادي منظمات محلية ودولية تُعنى بالهجرة واللجوء بضرورة إخلاء مراكز الاحتجاز التي تغص بالمهاجرين في ظل استمرار الاشتباكات على تخوم العاصمة طرابلس ما تسبب في تعرض مراكز الاحتجاز ولأكثر من مرة إلى القصف.

الحرب تعمق مأساة المهاجرين

الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة على إيران

واشنطن – ذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات جديدة على قطاع الإنشاءات في إيران وعلى التجارة في أربع مواد تستخدم في برامجها العسكرية أو النووية وتعكس القرارات التي أعلنتها وزارة الخارجية الأميركية مسعى لزيادة الضغوط الاقتصادية على إيران من خلال وضع قطاعات أوسع من اقتصادها تحت طائلة العقوبات.

ويأتي ذلك بينما تركت واشنطن الباب مفتوحا أمام الدبلوماسية من خلال السماح بمواصلة العمل في منشآت نووية إيرانية بما من شأنه أن يجعل من الصعب على إيران تطوير سلاح نووي.

وكانت إدارة الرئيس دونالد ترامب قد انسحبت العام الماضي من اتفاق 2015 النووي الذي وافقت إيران بموجبه على الحد من أنشطتها النووية مقابل رفع العقوبات التي شلت اقتصادها.

وعاودت الإدارة منذ ذلك الحين فرض العقوبات على إيران بل وشددتها لمحاولة حملها على التفاوض مجددا حول اتفاق أوسع من شأنه أن يحد أيضا من برنامجها للصواريخ الباليستية وأنشطتها الإقليمية.

وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أن قطاع الإنشاءات الإيراني خاضع لسيطرة مباشرة أو غير مباشرة للحرس الثوري الإيراني والذي وصفته الولايات المتحدة بأنه منظمة إرهابية أجنبية. وذكرت الوزارة أنه نتيجة لذلك، فإن بيع المعادن الخام ونصف المصنعة والجرافيت والفحم والبرمجيات للأغراض الصناعية سيخضع لعقوبات إذا كانت ستستخدم تلك المواد في قطاع الإنشاءات الإيراني.

وفي قرار ثان، حدد بومبيو أن أربع "مواد استراتيجية" تستخدم في البرامج النووية أو العسكرية أو الصواريخ الباليستية مما يجعل التجارة فيها خاضعة للعقوبات، ومن هذه المواد أنابيب الصلب المقاوم للصدأ ورقائق المغنيسيوم.

وقالت مورجان أورتاجوس المتحدثة باسم الخارجية الأميركية في بيان "ستكون للولايات المتحدة بهذه القرارات سلطات إضافية لمنع إيران من حيازة مواد استراتيجية للحرس الثوري الإيراني وقطاع الإنشاءات التابع له وبرامجه للانتشار النووي".

وكانت الأزمة الإيرانية الأميركية قد تعمقت بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي وكذلك تعمد إيران مهاجمة بعض السفن البحرية في مضيق هرمز ما دفع بالولايات المتحدة إلى الموافقة في يوليو مع أكثر من 30 دولة أخرى تنتمي إلى "مجموعة العمل المالي الدولية" على تشديد الرقابة على المؤسسات المالية الإيرانية بسبب "استمرار طهران في تمويل الإرهاب".

ومجموعة العمل المالي؛ منظمة حكومية دولية مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، تهدف إلى محاربة تزوير العملات وتمويل الإرهاب.

وتتهم الولايات المتحدة ودول خليجية، إيران بالضلوع في ممارسات تهدف إلى تقويض استقرار المنطقة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية.